مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية (دراسة ميدانية في المصارف الخاصة)
اسم الكاتب: روان البيروتي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4730
تاريخ الاسترداد: 2026/04/20 19:21 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

دور إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية (دراسة ميدانية في المصارف الخاصة)

روان البيروتي*

(تاريخ الإيداع 6 / 7 / 2015. قُبِل للنشر في 23 / 8 / 2015)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر والثقة في التقارير المالية في القطاع المصرفي الخاص كونه من أكثر القطاعات أهمية، والتي تتأثر مباشرةً بالتطور الاقتصادي وتنعكس نتائج أدائه على المجتمع المالي ككل، وذلك من خلال إبراز مساهمتها في فحص عملية إدارة المخاطر وتقييم فعاليتها، والعمل على تحسينها وتطويرها بالشكل الذي قد يزيد من الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

تساهم إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر، ومراجعة عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ودراسة البدائل الملائمة للاستجابة لها وتجنبها في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

كما أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي – إدارة المخاطر – الثقة في التقارير المالية.

*ماجستير – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (37) العدد (4) 2015
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4) 2015

The Role of Risk Management's Internal Audit Procedures on the Financial Reporting Reliability (Field Study in Private Banks)

Rawan Al-Beiruti *

(Received 6 / 7 / 2015. Accepted 23 / 8 / 2015)

□ ABSTRACT □

This resaerch aims at studying the relationship between internal audit procedures related to risk management and financial reporting reliability in private banking sector which is considered as the most important one affected directly by the economical development; and which its results are reflected on the whole financial society. That occurs by clarifying the procedures contribution in examining and evaluating risk management effectiveness, besides their roles in enhancing and developing it to increase financial reporting reliability.

The study concluded that:

Examining and evaluating risk management by internal audit enhances financial reporting reliability according to internal and external auditors.

Also There is no significant differences in opinins between internal and exernal auditors about the effet of risk management's internal audit procedures on the financial reporting reliability.

Key words: Internal Audit – Risk Management – Reliability.

* **Master - Department of Accounting- Faculty of Economics- Damascus University- Syria.**

مقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي تمثلت في العولمة والتطورات الاقتصادية الهائلة والأزمات المالية والاقتصادية التي مست كبرى المؤسسات في العالم، إضافةً إلى توالي حالات الغش والاحتيال والارتباطات غير القانونية والتي أدت إلى فشل المشروعات الاقتصادية وإفلاسها وعدم تمكنها من الاستمرار في القيام بأعمالها، مما أسفر عن زعزعة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي التقارير المالية في الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق، الأمر الذي انعكس على ثقتهم أيضاً في التقارير المالية التي تمثل مصدر المعلومات الأساسي لاتخاذ القرارات.

ولأن تحقيق درجة عالية من الشفافية والثقة في التقارير المالية، وتحسين الأداء داخل المشروع يمثلان ضرورة ملّحة لكل من الإدارة وأصحاب المصلحة من الأطراف الأخرى، ازداد الاهتمام بإجراءات التدقيق الداخلي وبشكل خاص الإجراءات المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، كأداة للرقابة وتقييم الأداء والبحث عن المعوقات في العمليات المالية والتشغيلية، واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة لها، فضلاً عن مساهمتها في مساعدة الإدارة في عملية اتخاذ القرارات بما يعزز الثقة في التقارير المالية ويمكّن من الاعتماد عليها.

الدراسات السابقة:

دراسة بجيرمي (2011): بعنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي وفعاليته في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه لا يوجد مساهمة فعالة للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، ولا يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها.

دراسة عبد الصمد (2008): بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات"

هدفت الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة الشركات، إضافةً إلى بيان الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية، والتعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها أنه هناك ثلاثة مجالات أساسية والتي على أساسها يكون للمراجعة الداخلية دور في تطبيق حوكمة الشركات كما يلي:

1) دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية
2) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر
3) التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع باقي أطراف حوكمة الشركات.

- **دراسة كراز (2005): بعنوان "كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) مع التطبيق العملي على بعض مؤسسات التجارة الداخلية"**

هدفت الدراسة إلى دراسة كيفية نشأة وتطور مفهوم المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى تحديد ماهيتها وماهية العاملين فيها ودراسة علاقاتهم المختلفة، مع تقديم عرض شامل لكيفية قيام إدارات الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية)

بمهامها في القطاع العام في سورية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) تمارس دوراً تقليدياً بحيث تركز عملها على الرقابة الحسابية والمستندية والوثائقية والقانونية مع إهمالها لدورها الرقابي الشامل على الجوانب والأنشطة الإدارية والتشغيلية، وهذا ما يؤدي إلى عدم تمتعها بالكفاية اللازمة.

وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة: إبراز أهمية وتأثير إجراءات التدقيق الداخلي الخاصة بفحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في الحصول على تقارير مالية تتسم بالموثوقية والشفافية، والتي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات التي تعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية اتخاذ القرارات ، خاصةً بعد الانتقادات التي وجهت لمهنة التدقيق الخارجي عقب الأحداث التي هزت الأوساط المهنية (إفلاس شركتي Enron & Worldcom) وذلك لعجزها عن اكتشاف الممارسات الإدارية التي أدت إلى إصدار تقارير مالية مضللة.

مشكلة البحث:

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة وصادقة ومناسبة وبجودة عالية توفر عدد من الضوابط والوسائل الرقابية والإجراءات الكفيلة بالتعرف على المخاطر التي تواجه المشروعات وتحليلها وتصحيحها بهدف التقليل من آثارها، والوصول إلى إدارة العمل بشكل منظم وكفء بما يضمن إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

وهنا جاء البحث للإجابة على التساؤل التالي: ما هو دور إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية؟

أهمية البحث وأهدافه:

يستمد البحث أهميته من ضرورة الحصول على معلومات تتسم بالموثوقية والشفافية بشكل يمكّن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، خاصة في ظل تعدد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية واختلاف وجهات نظرهم تجاه الفائدة المرجوة منها. فضلاً عن ذلك، يوضح أهمية إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بعملية إدارة المخاطر بالنسبة للقطاع المصرفي الخاص أحد أهم القطاعات الاقتصادية، من خلال إبراز فعاليتها كأحد عناصر ضبط الأداء المالي والإداري ومساهمتها في فحص وتقييم سياسات إدارة المخاطر وتطبيقها على نحو سليم بالشكل الذي يحّسن من الأداء، ويمكن من الحصول على نتائج أفضل وبمستوى عالٍ من الجودة، ويزيد من ثقة الجهات المستخدمة للتقارير المالية بها، ويسّهل من عملية اتخاذ القرارات الملائمة بما يخدم مصالحهم.

ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة دور إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية نتيجة للتغيرات التي طرأت على المهنة والتي ترتب عليها قيام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بوضع إطار جديد للممارسة المهنية ليتماشى مع بيئة الأعمال الحالية، وذلك من خلال التعرف على مساهمتها في فحص وتقييم فعالية عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ودراسة البدائل الملائمة للاستجابة لها بشكل ينعكس على الثقة في التقارير المالية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على مراجعة الدراسات السابقة لتكوين الإطار النظري من خلال دراسة إجراءات التدقيق الداخلي الخاصة بعملية إدارة المخاطر و الوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تشكّل رافداً حيوياً في البحث بما تتضمنه من محاور معرفية. أما على صعيد البحث الميداني، ولتحقيق أهدافه تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من

/105/ فرداً من المدققين الداخليين والخارجيين في المصارف الخاصة المرخصة والعاملة في دمشق والبالغ عددها /14/ مصرف، وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة (SPSS).

فروض البحث:

في إطار مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، سيعتمد على الفروض التالية:

الفرض الأول: لا تساهم إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر عينتي البحث (المدققين الداخليين والخارجيين).

الفرض الثاني: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية.

*** الإطار النظري:**

ازدادت أهمية التدقيق الداخلي استجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية والصناعية والمتمثلة بالانفتاح الاقتصادي الدولي والعولمة التي طرأت على بيئة الأعمال، فلم يعد مفهومه يقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش كهدف رئيسي، وإنما أصبح يهدف إلى تحقيق أهداف تتماشى مع تلك التطورات، حيث تم في **عام 2001** صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، وعرف التدقيق الداخلي من خلاله على أنه " نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي، ونشاط استشاري مصمم لتحقيق قيمة مضافة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشاة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة " (الوردات، 2006، ص32). ويلاحظ من هذا التعريف بأنه يقدم صورة حديثة للتدقيق الداخلي في عدة اتجاهات أهمها إضافة قيمة للمنشأة من خلال المساهمة في تحسين عملياتها، الأمر الذي يتطلب توفير خطة موجهة للعملية التدقيقية وأن يكونوا المدققين الداخليين على معرفة عميقة بأهداف المنشأة ليكونوا مستشارين فعالين في إدخال التحسينات على عمليات المنشأة (العقدة وآخرون، 2010، ص376). وبالتالي أصبح التدقيق الداخلي عبارة عن أداة رقابية إدارية تهدف إلى مساعدة الإدارة وغيرها من الجهات الأخرى في المنشآت في تقييم كفاءة وفعالية العمليات المالية والتشغيلية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة. وهذا ما أشار إليه المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في تعريفه لمفهوم التدقيق الداخلي، حيث أصبح من مهامه تقييم وتحسين فعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة، وهذا ما يعزز من الثقة في التقارير المالية.

مما سبق، سوف يتناول هذا البحث إجراءات التدقيق الداخلي التي تدعم عملية إدارة المخاطر في المنشآت، وذلك بعد عرض مختصر لمفهوم إدارة المخاطر.

إدارة المخاطر:

تزايد اهتمام إدارات المنشآت بمفهوم إدارة المخاطر نتيجة لتطور بيئة النشاط الاقتصادي من حيث كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها الإنتاجية وغير ذلك من العوامل التي ساهمت في زيادة احتمال تعرضها للمخاطر. وللتأكد من مدى فعالية وكفاءة نظم إدارة المخاطر التي تم تصميمها من قبل هذه الإدارات أوصت المعايير الصادرة عن المنظمات المهنية بضرورة قيام التدقيق الداخلي بفحص وتقييم هذه النظم للتحقق من مدى فعاليتها وكفاءتها في إنجاز الأهداف التي وضعت من أجلها، مما ينعكس على تحقيق أهداف المنشأة ككل.

عرفت لجنة COSO "Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway" إدارة المخاطر بأنها " عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة وكافة العاملين في المنشأة وتطبيقها ضمن

الاستراتيجية المرسومة لها، بهدف تحديد الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر على المنشأة، وكذلك إدارة المخاطر بحيث تكون ضمن الحدود المقبول بها، لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز أهداف المنشأة " (COSO، 2004، ص2).

وأشار المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين في دراسته حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر إلى أن إدارة المخاطر عبارة عن " عملية متناسقة ومستمرة داخل المنشأة ككل، مصممة لتحديد وتقييم الاستجابة للفرص والتهديدات التي قد تؤثر على إنجاز أهداف المنشأة والتقرير عنها " (IIA، 2009، ص2).

وأضاف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سوريا الصادر عام 2009 حول مفهوم إدارة المخاطر بأنها " عملية منتظمة لتحديد وقياس المخاطر التي يواجهها العمل وتقييمها وفقاً لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمّن ضد حدوثها، وتحديد المسؤول عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية والفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة " (مجلس النقد والتسليف، 2009، ص1).

إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بفحص وتقييم عملية إدارة المخاطر:

أشار المعيار /2120/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين إلى ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم فعالية عملية إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها وذلك من خلال تحديد المخاطر الهامة واحتمال حدوث أية مخاطر أخرى وتقييمها ومعالجتها مع إيصال المعلومات الناتجة عن هذا التقييم إلى الأطراف المعنية في المنشأة، لتتمكن من أداء مسؤولياتها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة للمنشأة ويتماشى معها (IIA، 2013، ص11).

تقع مسؤولية إدارة المخاطر في المنشأة على عاتق الإدارة من خلال قيامها بتصميم برامج ونظم لإدارة المخاطر في المنشأة وتنفيذها بالشكل الملائم (حسن، 2012، ص616)، ويظهر دور التدقيق الداخلي من خلال مساعدته للإدارة في تطبيق آليات إدارة المخاطر في المنشأة وتقييمها بهدف التحكم في المخاطر ومعالجتها (Rudasingwa، 2006، ص 9)، وتعتبر عملية إدارة المخاطر فعالة إذا تم ما يلي (IIA، 2009، ص 3)، (الوردات، 2006، ص205):

- التعرف على أهداف المنشأة بشكل مفصل وتوضيحها، وتصميم الإطار المناسب لعملية إدارة المخاطر فيها.
- تحديد المستوى المقبول للمخاطر في المنشأة.
- التعرف على التهديدات والأخطار التي من المحتمل أن تؤثر على إنجاز أهداف المنشأة، ولكل نشاط على حدى.
- تحليل المخاطر وتقييمها من خلال تحديد احتمال حدوثها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها وبيان درجة خطورتها وأثرها وعلاقتها بالأخطار الأخرى إن وجدت.
- اختيار أساليب التعامل مع المخاطر والاستجابة لها وتطبيقها مع الأخذ في الاعتبار درجات الأمان والتكلفة اللازمة.
- إيصال المعلومات بشأن المخاطر إلى كافة المستويات في المنشأة بطريقة مناسبة.
- المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومخرجاتها وتنسيقها.
- توفير تأكيدات معقولة عن فعالية الوسائل التي تتم إدارة المخاطر بها.

وحتى تتمكن الإدارة من الوفاء بمسؤولياتها بالشكل المطلوب، تحتاج إلى الحصول على تأكيدات بأن عملية إدارة المخاطر في المنشأة يتم إنجازها بفعالية، وأن المخاطر الرئيسية والهامة تتم إدارتها ومعالجتها بما يضمن الحصول

على معلومات موثوقة حول أداء المنشأة وقدرتها على إنجاز أهدافها، ويعتبر التدقيق الداخلي المصدر الرئيسي الذي يقدم هذه التأكيدات من خلال (حسن، 2012، ص ص 616-618):

1 **الدور التأكيدي:** حيث يقوم المدقق الداخلي بتقديم تأكيدات حول مدى فعالية عملية إدارة المخاطر من حيث تصميمها وآلية عملها، ومدى فعالية أنشطة الرقابة وطرق الاستجابة للمخاطر، وكذلك مدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها من خلال عمل تقديرات معيارية للمخاطر ومقارنتها مع تقييمات الإدارة، إضافةً إلى إصداره تقرير عن مدى كفاية وفعالية برامج إدارة مخاطر أعمال المنشأة وإيصال نتائج هذا التقرير إلى الإدارة ولجنة التدقيق.

2 **الدور الاستشاري:** حيث يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في تحسين عملية تحديد وتقييم المخاطر، ومساعدة الإدارة في تحديد واستخدام الأساليب المناسبة لاختبار طرق الاستجابة للمخاطر، وكذلك مساعدتها في تطوير إطار عملية إدارة المخاطر في المنشأة.

فالتدقيق الداخلي يقدم تأكيد حول مدى ملائمة وكفاية وفعالية السياسات والإجراءات التي تستخدم في تخفيض حدة المخاطر التي تواجهها المنشأة، مما يساعد القائمين على عملية إدارة المخاطر في التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم الرقابة، واختيار أفضل الأساليب في التعامل معها، وذلك بالشكل الذي ينعكس على الثقة في التقارير المالية التي بدورها تعكس الأداء (حسن، 2013، ص139).

وكذلك يساهم التدقيق الداخلي بالتحقق فيما إذا كانت أهداف عملية إدارة المخاطر تتماشى مع أهداف المنشأة ككل، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف ملائمة ويتم تنفيذها بالشكل السليم، وذلك من خلال (عبد الصمد، 2008، ص ص 101-103):

1 مراجعة سياسات إدارة المخاطر في المنشأة ومعرفة أهدافها وتقييمها بهدف التأكد من مدى ملاءمتها لأهداف المنشأة، وذلك عن طريق مراجعة موارد المنشأة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر التي قد تتعرض لها، وفي حال كانت أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها بغرض تبني سياسات أكثر ملائمة.

2 تحديد أنشطة المنشأة الواجب تدقيقها والمخاطر المرتبطة بها بغرض تحديد الأولويات للأنشطة بحسب المخاطر (العربيد، 2013، ص435).

3 التعرف على المخاطر الحالية التي تعرضت لها المنشأة وتقييمها باستخدام نفس التقنيات التي تم استخدامها في عملية تحديد المخاطر ضمن إجراءات إدارة المخاطر، وذلك للتأكد فيما إذا كانت ملائمة أم غير ملائمة حتى يتم اختيار البدائل المناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وهنا يتم استخدام ما يسمى بمصفوفة المخاطر (وهي عبارة عن محورين عمودي وأفقي)، حيث يتم حصر الأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق (المحور العمودي) واختيار أوزان لقياس عناصر الخطر (المحور الأفقي)، مع وضع مدى معين لكل عنصر من عناصر الخطر وتحديد وزن كل عنصر ضمن هذا المدى ودرجة تأثيره، ومن ثم تقسيم المخاطر إلى مخاطر عالية ومتوسطة ومنخفضة بحسب نقاط الخطر التي تمثل نقطة التقاطع بين النشاط وعنصر الخطر (العربيد، 2013، ص435).

4 -دراسة البدائل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل درجة مخاطرة، وذلك بمراجعة أساليب تعامل المنشأة مع المخاطر من حيث استخدامها أو تفاديها أو تقليلها، إضافةً إلى مراجعة التدابير المتخذة للتحكم بها وتمويلها.

5 – إيصال النتائج التي تم التوصل إليها من الخطوات السابقة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وكذلك إلى المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة، مع تقديم التوصيات اللازمة لإجراء التعديلات والتغييرات الملائمة لتحسين وتطوير عملية إدارة المخاطر.

كما يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في تحديد عوامل المخاطر وتزويد إدارة المنشأة بنتائج تقييمات المخاطر، فضلاً عن التأكيد بأن أنظمة الرقابة كافية للتقليل منها من خلال إجراءات تدقيق مناسبة تشمل (الجوهر وآخرون، 2010، ص ص118-119):

- تطوير خطة تنظيمية لتقييم المخاطر في المنشأة.
- تقييم المخاطر الحالية وتقديم تقرير بذلك للإدارة أو لجنة التدقيق أو كليهما.
- تسهيل عملية تقييم المخاطر باستخدام أسلوب التقييم الذاتي.
- تقييم المخاطر المرافقة للتطورات المحاسبية الجديدة، وفي حال عدم القدرة على التحكم بها وفق المستويات المقبولة والمحددة مسبقاً يجب على المدقق الداخلي أن ينصح بإيقاف العملية.
- مساعدة الإدارة على تنفيذ عمليات إدارة المخاطر في المنشأة.
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة مسبقاً من قبل الإدارة أو خدمات التأكيد الأخرى.
- توثيق عملية تقييم المخاطر بالشكل المناسب.

علاوةً على ذلك، يساهم التدقيق الداخلي في التحقق من كفاية وتوقيت التقارير عن نتائج عملية إدارة المخاطر وتقييم مدى اتساق إعدادها مع أنشطة رقابة المخاطر، مع الأخذ في الاعتبار جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بتحديد وتقييم التأثير المحتمل للمخاطر على المنشأة، وكذلك مراجعة استراتيجية المخاطر الحالية والرقابة الملازمة لها، ودراسة احتمالات تعرض المنشأة لمخاطر جديدة (سلوم وآخرون، 2012، ص101).

الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية:

تمثل الثقة أحد الخصائص الرئيسية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية، وتعتبر المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً.

ولكي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن (Elliott, 2011, PP. 141-142):

- تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، أي أن كافة العمليات والأحداث قد تم تسجيلها والمحاسبة عنها بشكل دقيق.
- تمثل العمليات والأحداث بصدق، بحيث تعكس جوهرها التجاري.
- تكون محايدة أو حيادية، أي ألا يتم تقديمها بطريقة توصل إلى نتائج مرغوبة ومحددة بشكل مسبق.
- مراعاة مبدأ الحذر عند تسجيلها والتقرير عنها، بحيث لا تؤدي إلى المبالغة في تقدير الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات أو العكس.
- تكون كاملة بحيث يتم عرض كافة المعلومات في التقارير المالية في حدود أهميتها النسبية.

ومما سبق، يلاحظ بأنه تتحقق الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال مراعاة خلوها من الأخطاء والتحيز واكتمالها وتمثيلها للأحداث الاقتصادية بشكل معقول، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنه قد لا تكون التقارير المالية خالية من التحيز بشكل تام، حيث أنه غالباً ما يتم قياس العمليات والأحداث في ظل حالات من عدم

التأكد، لذلك من الضروري تحقيق مستوى معقول من الدقة عند إعدادها لضمان الاعتماد عليها بشكل ملائم في عملية اتخاذ القرارات (Hassan, 2013, P147).

*** الإطار العملي:**

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم تصميم استبانة وإعدادها من قبل الباحثة تضمنت الأسئلة المتعلقة بالبحث وفروضه وتم توزيعها على مجتمع الدراسة المؤلف من فئة المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين لدى المصارف الخاصة في دمشق فقط وذلك بسبب سوء الأوضاع وصعوبة التواصل مع الفروع في بقية المحافظات، حيث تكونت عينة الدراسة من (105) فرداً من مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين لدى المصارف الخاصة في دمشق، حيث يبلغ عدد المصارف الخاصة المرخصة والعاملة / 14/ مصرف يحتاج كل منهم /حسب آراء معظم شركات التدقيق التي تم الاستعانة بها/ لفريق تدقيق داخلي مكون من أربعة أفراد وسطياً، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم جميعاً. أما بالنسبة لفئة المدققين الخارجيين فقد تم توزيع الاستبيان على /27/ مكتب تدقيق معتمد بحسب هيئة الأوراق المالية بمعدل /2/ استبيان لكل مكتب ليبلغ عدد المدققين الخارجيين/ 54/ مدقق. وتم تحليل الاستبانة باستخدام حزمة البرامج الإحصائية SPSS، والملحق رقم (1) يوضح نموذج الاستبانة. وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبانة.

صدق وثبات الاستبيان:

الاتساق الداخلي Internal Validity: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.

الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان

العنصر		إدارة المخاطر	معنوية الدلالة * sig
1 - تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.461	.000
2 - إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.526	.000
3 - تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.579	.000
4 - تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.498	.000
5 - تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.662	.000
6 - يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.766	.000
7 - إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.673	.000

العنصر		إدارة المخاطر	معنوية الدلالة * sig
8 - يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.649	.000
9 - يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.642	.000
10 - إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.769	.000
11 - تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.702	.000
12 - تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.760	.000
13 - إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.705	.000
14 - إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.628	.000
15 - تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.742	.000

***الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05.** **المصدر: إعداد الباحث**

ويبين الجدول رقم (1) أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α حيث تتراوح معاملات الارتباط بين 0.46 مقبول إلى 0.76 جيدة وكافة القيم لها دلالة معنوية، وبذلك يعتبر المحور إدارة المخاطر صادق لما وضع لقياسه.

ثبات الاستبيان Reliability: وقد تم التحقق من ثبات استبيان البحث من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

الجدول (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

Reliability Statistics			
المحور	Cronbach's Alpha معامل ألفا كرونباخ	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
إدارة المخاطر	.904	.903	15

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة حيث بلغت (0.904)، وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1) صالحة وقابلة للتوزيع.

اختبار الفروض وتحليل النتائج:

الجدول (3) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
1	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.85	.63	9.99	.000	2	3.98	.58	12.01	.000	1
2	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.65	.68	7.03	.000	6	3.84	.46	12.99	.000	4
3	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.56	.63	6.43	.000	10	3.59	.70	6.02	.000	10
4	تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.54	.77	5.13	.000	13	3.86	.53	11.63	.000	3
5	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.61	.81	5.54	.000	8	3.65	.84	5.47	.000	7
6	يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.87	.78	8.22	.000	1	3.90	.76	8.53	.000	2
7	إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.80	.81	7.23	.000	3	3.63	.69	6.48	.000	9

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
8	يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.56	.88	4.62	.000	11	3.39	.72	3.87	.000	15
9	يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.63	.83	5.57	.000	7	3.65	.72	6.45	.000	8
10	إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.76	.70	7.99	.000	4	3.75	.72	7.42	.000	5
11	تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.56	.95	4.32	.000	12	3.53	.92	4.09	.000	11
12	تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.61	.86	5.25	.000	9	3.53	.78	4.82	.000	12
13	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.50	.88	4.15	.000	15	3.45	.90	3.57	.001	13
14	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.54	.93	4.26	.000	14	3.45	.78	4.12	.000	14

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
15	تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.74	.76	7.19	.000	5	3.67	.84	5.66	.000	6
	الإجمالي	3.65	.55	8.73	.000		3.66	.46	10.29	.000	

المصدر: إعداد الباحثة

في ضوء النتائج السابقة، نلاحظ أنه تراوحت متوسطات إجابات المدققين الداخليين والخارجيين بين 3.39 و 3.98 (الدرجة الكلية من 5)، بقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000، وهذا يبين أهمية فحص سياسات إدارة المخاطر من خلال المساهمة في عملية تحديدها وتقييمها ودراسة البدائل المختلفة والملائمة للاستجابة لها من قبل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي بالشكل الذي يساهم في زيادة الثقة في التقارير المالية.

اختبار الفروض: تم إجراء اختبار one sample T test لاختبار الفرض ومقارنة المتوسط بين الحسابي والقياسي 3 حسب ليكرت الخماسي.

الفرض الأول: لا تساهم إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

الجدول (7) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض

One-Sample Statistics[a]							
		N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري		
إدارة المخاطر	داخلي	54	3.65	.55	.07		
	خارجي	51	3.66	.46	.06		
		Test Value = 3					
		t	df	معنوية الدلالةSig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95 %	
						الأدنى	الأعلى
إدارة المخاطر	داخلي	8.73	53	.000	.65	.50	.80
	خارجي	10.29	50	.000	.66	.53	.79

المصدر: إعداد الباحثة

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط إجابات آراء المدققين الداخليين حول فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر هو 3.65 بانحراف معياري 0.55، وقيمة T الحسابية 8.73 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 53 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05)، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين. أما متوسط إجابات آراء المدققين الخارجيين فبلغ 3.66 بانحراف معياري 0.46، وقيمة T الحسابية 10.29 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 50 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05)، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

الفرض الثاني: لايوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية.

الجدول (8) متوسط آراء المدققين /الداخليين والخارجيين/ لأثر فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية

العنصر	مدقق داخلي			مدقق خارجي			العينة الكلية /المدققين الداخليين والخارجيين/		
	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
إدارة المخاطر	3.65	.55	3	3.66	.46	3	3.65	.50	3

المصدر: إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول رقم (8) بأن آراء كلاً من المدققين الداخليين والخارجيين أشارت إلى أن فحص وتقييم إدارة المخاطر من قبل إدارة التدقيق الداخلي يساهم في الحصول على تقارير مالية موثوقة وبنفس الدرجة تقريباً.

*ولاختبار الدلالة المعنوية لمقارنة هذه الفروق بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، تم إجراء اختبار Independent T Test وكانت النتائج التالية:

الجدول (9) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق Independent T test للفرض الثاني

Independent Samples Test								
		t-test for Equality of المتوسطs						
		t	df	معنوية الدلالةSig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف في الخطأ المعياري	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
							الأدنى	الأعلى
إدارة المخاطر	تساوي التباين المفروض	-.070	103	.944	-.007	.099	-.203	.189

المصدر: إعداد الباحثة

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي:

بلغت دالة القياس بالنسبة لأثر فحص وتقييم **إدارة المخاطر** t=−0.070 وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 103، ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.944 أكبر من الدلالة المعنوية القياسية sig=0.05، إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين (الداخليين والخارجيين) حول مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية.

النتائج و المناقشة:

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفروض، أظهر البحث النتائج التالية:

1 – تساهم إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر ومراجعة عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ودراسة البدائل الملائمة للاستجابة لها وتجنبها في تعزيز الثقة في التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

2 – لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة إجراءات التدقيق الداخلي المتبعة في فحص وتقييم عملية إدارة المخاطر في تعزيز الثقة في التقارير المالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن عرض مجموعة من التوصيات تتمثل في:

1 – العمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وأساليبه المتعلقة بعملية إدارة المخاطر مع متابعة التطورات المستمرة في المعايير واستخدام أساليب التدقيق الإلكترونية، بالشكل الذي يمكن من الحصول على نتائج أفضل من عمليات الفحص والتقييم ويساهم في تطوير الأداء المالي والإداري، وبالتالي الحصول على نتائج تتسم بالموثوقية والشفافية بما يخدم أغراض المجتمع المالي.

2 – المساهمة بشكل دوري من قبل المدققين الداخليين في تقديم الاقتراحات والحلول الملائمة فيما يتعلق بمعالجة أوجه القصور والضعف في نظم إدارة المخاطر وتطويرها بالشكل الملائم للوصول بالأداء إلى الأفضل.

3 – تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين ولجنة التدقيق فيما يتعلق بإجراءات الفحص والتقييم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفعالية، ويعزز من ثقة الأطراف المعنية في نتائج الأداء المالي والإداري بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

المراجع:

الورادات، خلف عبد الله، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، (الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006).

العقدة، صالح، وآخرون، "دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر للأداء الاجتماعي دراسة في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، (مج 34، ع 1، 2010).

دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2009.

حسن، حنان جابر، "التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، (ع 2، 2012).

حسن، يوسف صلاح عبد الله، "دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر"، مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)، (ع 2، 2013).

عبد الصمد، عمر، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، 2008.

الحريبد، نضال، الشريف، فراس، "مدى التزام مصرف سوريا المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (مج 27، ع 2، 2011).

الجوهر، كريمة علي، د. العقدة، صالح، "إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر"، المجلة العربية للإدارة، (مج 30، ع 2، 2010).

أ. سلوم، حسن عبد الكريم، وآخرون، "التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي"، مجلة الإدارة والاقتصاد (الجامعة المستنصرية – العراق)، (س 35، ع 93، 2012).

المراجع الأجنبية:

-Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, 2004, Enterprise Risk Management Integrated Framework.

-The Institute of Internal Auditors, 2009, IIA position paper: the role of internal auditing in enterprise – wide risk management.

-The Institute of Internal Auditors, October 2013, International Standards for Professional Practice of Internal Auditing.

-Rudasingwa, J., 2006, The Role of Internal Audit Function in Enhancing Risk Management in The Rwandan Social Security Fund (RSSF), Master Thesis, Tshwane University, South Africa.

-Elliott, B., Elliott, J., 2011, Financial Accounting and Reporting, (14th; UK: financial times/prentice hall).

-Hassan, s., 2013, "Financial Reporting Quality, Does Monitoring Characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing Sector", The Business & Management Review, (Vol. 3, N. 2).